

# رام الله: الدعوة إلى تعزيز الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان

وقال ماسون إن تعزيز سيادة القانون وتعزيز إصلاح القطاع الأمني يحتاج إلى تضافر جهود الجميع في سبيل الارتقاء بالعمل الأمني، وإن ذلك يمكن أن يتحقق بفعل الشراكة والتنسيق بين القطاع الأمني ومؤسسات المجتمع المدني. وشدد على أن تطبيق سيادة القانون يتطلب التزام الأجهزة الأمنية بتطبيق القانون، وفهم الأجهزة الأمنية للقانون، ومعرفة المواطن لحقوقه وواجباته ومفهوم تطبيق القانون، وأن تعطيل أعمال المجلس التشريعي والتداخل في الصلاحيات بين الأجهزة، والقوانين المعمول بها حالياً لا تتلاءم مع الواقع، وكلها معوقات تحول دون تطبيق سيادة القانون.

وشدد المشاركون في الورشة على ضرورة وجود بناء مؤسساتي يمكن من سيادة القانون ضمن إطار عمل قانوني تام ومتناسق، وسلطة قضائية مدربة وذات كفاءة، وجهات محترفة مكلفة إنفاذ القانون، واحترام حقوق الإنسان، ووجود ضمانات محاكمة عادلة، وتعزيز استقلال وكفاءة السلطة القضائية، ووجود المزيد من الأجهزة الأمنية المدربة، ومشاركة المواطنين في صنع القرار المتعلق بتوفير الأمن، والضغط على صناعات القرار لضمان المساواة.

وأكدوا أن الذي يجب أن يحكم المجتمع هو مبدأ سيادة القانون، داعين جميع أعضاء المجتمع وسلطات الدولة إلى احترام القانون كأساس لمشروعية الأعمال، وأن هذا لا يعني مجرد الالتزام باحترام أحكامه بل يعني سمو القانون وارتفاعه على الدولة، وهو ما يتطلب أن تبذو هذه السيادة في مضمون القانون لا في مجرد الالتزام بأحكامه، ومن حيث المضمون يجب أن يكفل القانون الحقوق والحريات للمواطنين.

وقال المشاركون إن هذا المضمون هو أساس سيادة القانون، فهو ليس أداة لعمل الدولة فقط، ولكنه أيضاً الضمان الذي يكفل الحقوق والحريات في مواجهة الدولة، إذ إن هذه الحقوق والحريات هي الشرط الأساس لممارسة الديمقراطية، وإذا كان الدستور ينظم علاقة سلطات الدولة فيما بينها فإنه فوق ذلك يكفل احترام الحقوق والحريات للأفراد في مواجهة الدولة، فالدستور بهذا الوصف هو أداة فعالة لحماية هذه الحقوق والحريات في مواجهة الجميع بما في ذلك السلطة التشريعية.

ودعا الناشط والكاتب الشبابي إياد اشتية المجتمع المدني بتحديد احتياجاته الأمنية على المستوى المجتمعي، كونه جزءاً من مجتمع واحد في سبيل تعزيز مفهوم سيادة القانون، مؤكداً أن ذلك لا يكون إلا من خلال تشكيل مجموعات ضغط لتحقيق الممارسة الفعلية بخطوات ملموسة وهادفة لترجمة هذا المفهوم على أرض الواقع.

رام الله - "الأيام": أكد مشاركون في ورشة عمل بإرام الله، أول من أمس، ضرورة الالتزام العلي بحقوق المواطنين في التعبير عن أنفسهم بحرية، وإعداد الرؤية والأهداف والخطط والميزانيات لإرساء آلية تشاور للمواطن، بالتعاون مع ممثلي المجتمع المدني، وجعل الناس على دراية بالتحديات بانتظام من خلال الإعلام والتصريحات العلنية، والمشاركة المطردة للمواطنين، كونهم العنصر الأساسي والرئيس في آليات تعزيز سيادة القانون.

ودعا إلى ممارسة أشكال الرقابة المختلفة، وفي مقدمتها الرقابة القضائية، ومساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكوين وعي حقوقي وأخلاقي ذي محتوى إنساني في عملية مستمرة ودائمة، بدءاً من البيت والمدرسة والجامعة، وتطبيق مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه وتكافؤ الفرص أمام القانون.

جاء ذلك خلال ورشة نظمتها مركزاً حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، و"جنيف" للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ضمن أنشطة برنامج منتدى تعزيز سيادة القانون والحكم الصالح، بمشاركة ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في مدينة رام الله.

وبيّن د. عمر رحال من مركز "شمس" أن هذه اللقاءات تهدف إلى العمل على إجراء مشاورات مع مؤسسات المجتمع المدني، للوقوف على التحديات والمعوقات التي تحول دون تطبيق سيادة القانون، في محاولة للخروج بمجموعة من التوصيات والنتائج التي من شأنها أن تساعد صناعات القرار.

وأشار رحال إلى أن أجهزة الأمن على احتكاك مباشر مع المواطنين، وهي مطالبة بتطبيق القانون وفرض النظام، لذلك هناك أهمية للاستماع إلى رأي ممثلي مؤسسات المجتمع المدني حول الآليات الكفيلة لتطبيق سيادة القانون، إلى جانب المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق القانون في محافظة رام الله والبيرة، والآليات المقترحة لتعزيز التشاور والشراكة بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني، لاسيما أن هناك أزمة ثقة وفجوة بين الطرفين بفعل تراكمات متعددة وقلة الحوار والتواصل بين الطرفين.

وأوضح أنه رغم إحراز السلطة الوطنية تقدماً في إرساء سيادة القانون إلا أن هناك الكثير من التحديات التي ما زالت قائمة، مؤكداً أن الجهات المكلفة بإنفاذ القانون تواجه صعوبات عديدة في إرساء القانون والنظام وحماية المجتمع بسبب التهديدات الخارجية.

وقدم نائب مدير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة نيكولا ماسون، شرحاً موجزاً عن المشروع ومرحلة الذي ينفذه كل من مركز "جنيف" ومركز "شمس" منذ ثلاث سنوات